POLICY CENTER
FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES
مركز سياسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

# قمة تيانجين 2025 : قراءة في الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية

## وحدة الدراسات المناطقية

## تقارير وتحليلات

سبتمبر /2025

www.policystudy.org

# قمـــة تيانجيـــن 2025
# قـــــراءة في الـــدلالات
# السياسية والاقتصادية والاستراتيجية

POLICY CENTER
FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES
مركز سياسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

# المستخلص

تعد قمة تيانجين 2025 مسار هام نحو إعادة تشكيل النظام الدولي، حيث جمعت أكثر من عشرين زعيماً وممثلي عشر منظمات دولية، وأظهرت بوضوح رغبة بكين في تحويل المنتدى من إطار تنسيقي محدود إلى منصة ذات وزن جيوسياسي واقتصادي متنام. تميزت القمة باعتماد "استراتيجية تنموية للعقد القادم" التي استهدفت تعزيز التعاون في الطاقة والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، إلى جانب رسائل سياسية أبرزها لقاء شي-مودي الذي عكس اتجاهاً لتخفيف التوترات الحدودية وفتح قنوات توازن جديدة. كما أكدت القمة عمق التنسيق الروسي-الصيني في مواجهة الضغوط الغربية، فيما منح حضور الأمين العام للأمم المتحدة شرعية دولية إضافية. إقليمياً، برزت مشاركة مصر وتركيا كدليل على اتساع نفوذ المنتدى في الشرق الأوسط. ورغم محدودية قدرته على إنتاج مواقف موحدة، إلا أن القمة رسخت مسار التعددية القطبية كخيار واقعي، ووفرت للدول المتوسطة فرصة لتوسيع خياراتها الاقتصادية والسياسية بعيداً عن الاصطفافات الحادة.

# مقدمة

شهدت مدينة تيانجين الصينية في أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر الجاري، انعقاد قمة وصفت بأنها إحدى أبرز المحطات الدولية لهذا العام، ليس فقط لحجم الحضور وكثافته، وإنما أيضاً لما حملته من دلالات استراتيجية عميقة تكشف عن اتجاهات النظام الدولي في طور تشكله الجديد. إذ جمعت القمة أكثر من عشرين زعيماً وممثلي عشر منظمات دولية، لتتحول من مجرد ملتقى إقليمي إلى منصة متعددة الأطراف تعكس موازين القوى الجديدة وتستجيب للتحولات المتسارعة في السياسة العالمية. وقد جاءت القمة في لحظة تتقاطع فيها أزمات كبرى، من تصاعد الصراع التكنولوجي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، تفاقم التحديات الأمنية الممتدة من أوكرانيا إلى بحر الصين الجنوبي، وتنامي ضغوط التغير المناخي وأزمة سلاسل التوريد. كل ذلك جعل من تيانجين ساحة اختبار لقدرة الصين على بلورة إطار بديل أو موازٍ للنظام الدولي التقليدي، وعلى جذب شركاء يسعون إلى تقليل اعتمادهم على المنظومة الغربية.

الملمح الأبرز في القمة تمثل في وضوح الرؤية الصينية الهادفة إلى منح المنتدى وزناً أكبر في هندسة النظام الدولي المتعدد الأقطاب، حيث أعلنت بكين جدول أعمال واسع يتضمن اعتماد "استراتيجية تنموية للعقد القادم" بما يشمل قضايا الاقتصاد الرقمي والطاقة النظيفة والتكامل المالي. بهذا المعنى، لم تعد القمة مجرد واجهة رمزية بل محاولة لتثبيت أسس تعاون طويل المدى، يمكن أن يوفر للدول المشاركة مظلة مؤسسية جديدة تتجاوز الارتجال وتمنح قدراً أكبر من الاستقرار في العلاقات الاقتصادية والأمنية. وإلى جانب الأبعاد الاقتصادية، عكست اللقاءات الثنائية -خاصة لقاء الرئيس الصيني شي جين بينغ برئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي- إدراكاً لدى القوى الكبرى في آسيا بضرورة احتواء التوترات وإيجاد توازنات تحول دون استنزاف داخلي يضعف موقعها في مواجهة التحديات العالمية.
وعلى المستوى الدولي الأوسع، مثلت القمة تجسيداً لرغبة روسيا والصين في بناء شبكة تحالفات تعزز من قدرتيهما على المناورة في مواجهة العقوبات والضغوط الغربية. فحضور الرئيس فلاديمير بوتين جاء بمثابة رسائل مفادها أن موسكو لا تزال تمتلك مساحة واسعة من الشراكة الدولية رغم محاولات عزلها، وأن بكين تمنح روسيا غطاءً سياسياً واقتصادياً يعزز قدرتها على الصمود. في المقابل، وفر الحضور الأممي المتمثل في الأمين العام أنطونيو غوتيريش شرعية دولية إضافية للقمة، بما يمنح الصين ورقة تستخدمها لتأكيد أنها ليست خصماً للغرب بقدر ما هي قوة تسعى لصياغة نظام أكثر توازناً وشمولاً. وهكذا، جاءت قمة تيانجين كعلامة فارقة بين الطابع التنسيقي الرمزي الذي ميز قمم سابقة، والانتقال إلى مستوى أكثر عمقاً في بناء مؤسسات بديلة أو موازية للنظام القائم، وهو ما يمنح هذه القمة قيمة خاصة في سياق النقاشات الراهنة حول مستقبل التعددية القطبية.

# أولًا- دلالات وسياقات قمة تيانجين 2025

انعقدت قمة تيانجين 2025 في لحظة فارقة من التحولات العالمية، حيث يشهد النظام الدولي حالة من إعادة التشكل السريع نتيجة تراكم أزمات كبرى، بدءًا من تبعات جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية ـ الأوكرانية، وصولًا إلى التنافس التكنولوجي والطاقوي بين الشرق والغرب. هذه الأزمات المتداخلة أفرزت حالة من السيولة الجيوسياسية لم تعد تسمح باستمرار الثنائية التقليدية التي حكمت النظام العالمي خلال العقود الماضية، بل دفعت إلى بروز أنماط جديدة من التحالفات العابرة للأقاليم تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية مع اعتبارات الأمن والتكنولوجيا والطاقة. ومن هنا، فإن انعقاد القمة في تيانجين لم يكن مجرد حدث بروتوكولي أو منتدى اقتصادي عابر، بل مثل علامة بارزة على أن القوى الصاعدة والجنوب العالمي يسعون إلى خلق منصات بديلة أو موازية لتلك التي يهيمن عليها الغرب، في محاولة لإعادة توزيع القوة والنفوذ على نحو أكثر اتساعًا وتعددية.

## الصين وروسيا في مواجهة الغرب

قدمت الصين القمة بوصفها امتدادًا لمشروعها الأوسع الهادف إلى إعادة صياغة قواعد النظام الاقتصادي العالمي، وطرحت سردية "المنصة البديلة" التي تتحدى هيمنة المؤسسات الغربية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. هذا التوجه لم يكن مجرد خطاب دعائي، بل جاء مدعومًا بمبادرات عملية ترتبط بتوسيع النفاذ إلى التكنولوجيا المتقدمة وتطوير مسارات بديلة لسلاسل الإمداد، سيما بعد أن فُرضت عليها قيود غربية صارمة في مجالات حساسة مثل أشباه الموصلات والطاقة المتجددة. بكين استثمرت القمة لتأكيد أنها قادرة على بناء شراكات استراتيجية تتجاوز نطاقها الاقليمي، وتقدم نفسها كقائد عالمي لقضايا مثل التحول الأخضر والتنمية العادلة، في مقابل ما تعتبره سياسات إقصائية تمارسها الولايات المتحدة وحلفاؤها.

أما روسيا، فقد وجدت في القمة فرصة لإعادة تثبيت موقعها ضمن معادلات القوة الدولية، خاصة بعد الضغوط والعزلة التي فُرضت عليها في أعقاب حرب أوكرانيا. موسكو استثمرت القمة لتأكيد استمرار قدرتها على المناورة داخل النظام الدولي، عبر تقديم نفسها كفاعل موثوق في مجال الطاقة التقليدية والموارد الطبيعية، مستفيدة من حاجات متزايدة لدى العديد من دول الجنوب لتأمين مصادر بديلة بعيدًا عن الأسواق الغربية. ومن خلال انخراطها النشط في أعمال القمة، حاولت روسيا أن تبرز كطرف قادر على إعادة صياغة التوازنات، ليس فقط في أوراسيا، بل أيضًا في مناطق تمتد إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تمثل الطاقة والغذاء والمياه قضايا وجودية. بهذا المعنى، فإن الحضور الروسي لم يكن انعكاسًا لمحاولة الهروب من العزلة فقط، بل أيضًا إشارة إلى أن موسكو ما زالت لاعبًا دوليًا لا يمكن تجاوزه.

## الجنوب العالمي: إعادة إنتاج خطاب العدالة الاقتصادية

من زاوية أخرى، وفرت قمة تيانجين منصة مركزية لدول الجنوب العالمي التي لطالما شعرت بالتهميش في هياكل الحوكمة الدولية. فقد عبّرت وفود آسيوية وأفريقية وأميركية لاتينية عن رغبتها في إعادة طرح خطاب العدالة الاقتصادية على المستوى الدولي، مع التركيز على الحق في التنمية المستدامة وإصلاح مؤسسات التمويل الدولية التي تتهم بفرض برامج تقشفية وشروط مقيدة على الدول النامية. وبدا أن هذه الدول تستفيد من المناخ الدولي الراهن لإبراز موقعها كمحرك أساسي لأي نظام عالمي جديد،

مستندة إلى حقيقة أن الجنوب العالمي يضم أكثر من ثلثي سكان العالم ويشكل شريكًا لا غنى عنه في قضايا الغذاء والطاقة والمناخ. وبذلك، تحولت القمة إلى ساحة لإبراز قوة رمزية جديدة لدول الجنوب، قوامها رفض التبعية للنظام الغربي، والسعي إلى تشكيل كتلة تفاوضية أوسع تدعم مطالبها في التوزيع العادل للموارد والوصول المتكافئ إلى التكنولوجيا.

## البعد الاقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا

لم يقتصر زخم القمة على القوى الكبرى أو دول الجنوب التقليدية، بل امتد ليشمل أقاليم مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا، حيث تجسدت بوضوح محاولات بناء أطر تنسيقية جديدة للتعامل مع التحديات البنيوية. فقد برزت قضايا الأمن الغذائي والمائي والطاقوي باعتبارها قضايا ملحة في ضوء الضغوط المتزايدة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا وتغير المناخ، حيث وجدت هذه المناطق نفسها في مواجهة أزمات مضاعفة تتعلق بندرة الموارد وارتفاع الأسعار وضعف البنية التحتية. وكان الحضور العربي في القمة، ولا سيما من جانب مصر والسعودية والإمارات، دليلًا على أن التفاعلات لم تعد مقتصرة على الكتل الآسيوية أو الأوراسية، بل باتت تعكس ديناميكيات جديدة تسمح للعالم العربي بالانخراط في شبكات أوسع من التعاون. فقد عملت مصر على توظيف القمة لتأكيد موقعها كبوابة استراتيجية لربط أسواق آسيا بأفريقيا وأوروبا عبر قناة السويس، بينما استثمرت السعودية مشاركتها لترويج رؤيتها الطاقوية ضمن "رؤية 2030" بما يعزز موقعها كقوة طاقوية عالمية لا تقتصر على النفط، في حين سعت الإمارات إلى تثبيت موقعها كوسيط مالي وتجاري قادر على لعب دور الجسر بين القوى الكبرى والأسواق الناشئة. هذا الحضور العربي، بتنوعه وتقاطعه مع أولويات القمة، يعكس إدراكًا متناميًا لدى دول المنطقة بأن إعادة تشكيل النظام الدولي تجري بالفعل خارج الأطر الغربية التقليدية، وأن الانخراط في مثل هذه المنصات لم يعد خيارًا تكميليًا بل ضرورة استراتيجية.

## القمة كمنصة لتحالفات عابرة للأقاليم

أظهرت قمة تيانجين بوضوح أن التحالفات الدولية في طور التشكل لم تعد محكومة بالانتماءات الجغرافية أو العسكرية التقليدية، بل باتت تقوم على شبكات متشابكة من المصالح العابرة للأقاليم، تجمع بين قضايا التكنولوجيا والطاقة وسلاسل الإمداد والأمن الاقتصادي. هذه الطبيعة الهجينة للتحالفات الجديدة تعكس اتجاهاً لتأسيس تكتل دولي متعدد الأبعاد، يوازن بين طموحات القوى الكبرى مثل الصين وروسيا، وتطلعات الجنوب العالمي، ومصالح الفاعلين الاقليميين في الشرق الأوسط وأفريقيا. بهذا المعنى، تمثل القمة بداية مسار قد يُفضي إلى

إجمالاً، يمكن القول إن قمة تيانجين 2025 لم تكن مجرد منتدى للتشاور الاقتصادي، بل شكلت نقطة ارتكاز لكشف طبيعة التوازنات الجديدة التي تتبلور في النظام الدولي، حيث باتت القوى الصاعدة قادرة على صياغة أجندات بديلة، ودول الجنوب العالمي أكثر استعدادًا لفرض حضورها، فيما لم يعد الفاعلون الاقليميون مجرد أطراف هامشية، بل شركاء فاعلين في إنتاج معادلات القوة. وإذا استمر هذا المسار، فإن العالم قد يشهد في السنوات المقبلة إعادة توزيع جوهرية لمراكز النفوذ، بحيث يتراجع الوزنِ النسبي للمؤسسات الغربية التقليدية لصالح تعددية قطبية أكثر اتساعًا وتفاعلا، تتقاطع فيها مصالح الشرق والجنوب مع مصالح قوى إقليمية ناشئة، في صيغة قد تعيد تعريف طبيعة النظام العالمي خلال العقود المقبلة.

## ثانياً- رؤية واشنطن وردود الفعل الأمريكية تجاه قمة تيانجين 2025

### الموقف الرسمي الأمريكي: بين القلق والحذر الاستراتيجي

أظهرت ردود الفعل الرسمية الصادرة عن البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية أن واشنطن تنظر إلى قمة تيانجين 2025 بوصفها تحديًا متناميًا لترتيبات النظام الدولي التي أسستها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة. ورغم أن القمة لم تعلن صراحةً أنها بديل عن المؤسسات الغربية التقليدية، فإن توسعها واستقطابها لمزيد من الدول والمنظمات الدولية اعتبر في الخطاب الرسمي الأمريكي محاولة ممنهجة لتقويض النفوذ الأمريكي داخل مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وتؤكد التصريحات الرسمية أن القمة تترجم نزعة صينية ـ روسية لإعادة هيكلة النظام الدولي على أسس تتعارض مع ما تسميه واشنطن "النظام الدولي القائم على القواعد"، وهو التعبير الذي تستخدمه الإدارة الأمريكية للتأكيد على مركزية الغرب في صياغة القوانين واللوائح المنظمة للتجارة والأمن العالمي. في هذا السياق، جاءت تصريحات المتحدث باسم الخارجية الأمريكية لتشير إلى أن "أي تجمع اقتصادي أو سياسي يسعى إلى تجاوز المؤسسات متعددة الأطراف الراسخة يثير مخاوف حقيقية حول الشفافية، المعايير، والالتزام بالقانون الدولي"، وهو ما يعكس إدراك واشنطن أن تيانجين قد تكون أكثر من مجرد منصة اقتصادية، بل مقدمة لبناء تكتل منافس.

## الموقف الأكاديمي والإعلامي: انقسام في التقييمات

لقد تميزت التحليلات الأكاديمية والإعلامية الأمريكية بقدر من التباين يعكس صعوبة التنبؤ بمآلات القمة. فبينما اعتبر بعض الباحثين أن قمة تيانجين ليست سوى "محاولة صينية ـ روسية لخلق فضاء دولي بديل عن الغرب"، ذهب آخرون إلى أن القمة ما تزال إطارًا غير متماسك، يواجه تحديات مؤسسية كبرى مرتبطة بقدرة الدول الأعضاء على توحيد أجندة اقتصادية وتنموية في ظل التناقضات الجيوسياسية العميقة فيما بينها. مراكز الفكر الكبرى مثل مجلس العلاقات الخارجية (CFR) وبروكينغز أشارت إلى أن نجاح القمة لا يقاس بالشعارات السياسية بل بقدرتها على تحويل التوصيات إلى مبادرات عملية في مجالات التمويل، الاستثمار، والبنية التحتية العابرة للأقاليم. كما نبهت أوراق بحثية نشرت في كارنيغي و RAND إلى أن مشاركة دول حليفة تقليدية لواشنطن، مثل مصر والسعوديةٍ والإمارات، تحمل دلالة مهمة مفادها أن الانخراط في الأطر البديلة لم يعد حكرًا على الدول المناهضة للغرب، بل بات خيارًا حتى لشركاء استراتيجيين للولايات المتحدة، وهو ما يعكس بداية تآكل قدرة واشنطن على احتكار النفوذ داخل محاورها التقليدية. الصحافة الأمريكية من جانبها أبرزت هذا التناقض، حيث رأت بعض الصحف الكبرى مثل واشنطن بوست أن القمة "تحدٍ رمزي أكثر منه عملي"، فيما ذهبت فايننشال تايمز وفورين بوليسي إلى أن الرمزية في حد ذاتها كافية لإحداث تحولات تدريجية في الخريطة الجيوسياسية العالمية.

## دلالات القلق الأمريكي: التعددية الصاعدة وتراجع الاحتكار الغربي

يتضح من القراءة المتأنية للموقف الأمريكي أن القلق الأساسي لا يرتبط بالقمة كحدث منفصل، بل بالمسار الأوسع الذي تمثله، أي بروز منصات غير غربية قادرة على صياغة أجندات بديلة ومؤسسات موازية تضعف من مركزية الغرب. وتدرك واشنطن أن استمرارية هذا المسار تعني تراجعًا تدريجيًا في قدرتها على فرض الشروط والمعايير عبر أدواتها التقليدية. كما أن اتساع نطاق المشاركة في القمة ليشمل دولاً من الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية يعزز من فكرة أن تيانجين ليست مجرد تكتل إقليمي محدود، بل إطار عابر للأقاليم قد يعيد إنتاج تحالفات شبيهةٍ بحركة عدم الانحياز أو مجموعة الـ77 ولكن في سياق أكثر مؤسساتية وارتباطًا بمصالح استراتيجية مباشرة كأمن الطاقة والغذاء والتكنولوجيا. ومن هنا، فإن الموقف الأمريكي الرسمي والأكاديمي يتقاطعان عند نقطة أساسية: أن نجاح القمة في ترسيخ نفسها كمنصة تنفيذية ذات أجندة موحدة سيشكل تهديدًا جوهريًا لهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي.

ومن المرجح أن تُختبر قدرة واشنطن على صياغة بدائل عملية عبر برامج مثل "الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية" (PGII)، والتي أطلقت عام 2022 كبديلٍ لمبادرة "الحزام والطريق" الصينية. نجاح هذه البرامج أو فشلها سيكون عاملاً رئيسيًا في تحديد مدى قدرة الولايات المتحدة على تحصين نفوذها في إفريقيا وآسيا، حيث يشكّل التمويل والبنية التحتية المدخل الأبرز للتأثير.

## الانعكاسات على الشركاء الاقليميين

بالنسبة لدول مثل مصر والسعودية، فإن التباين الأمريكي يفتح هامشًا واسعًا للمناورة الاستراتيجية. فهذه الدول قادرة على استخدام حضورها في قمة تيانجين كورقة تفاوضية لتحسين شروط تعاملها مع واشنطن، سواء عبر الحصول على مزيد من الدعم الاقتصادي أو تعزيز الترتيبات الأمنية. كما أن وجودها في تيانجين يعكس اتجاها متزايداً نحو "التعددية المرنة"، حيث لم يعد الانحياز الكامل للولايات المتحدة أو الصين خيارًا وحيداً، بل أصبحت هذه الدول توازن بين القوتين العظميين للحصول على أكبر قدر من المكاسب. هذا البعد يكشف أن ما يقلق واشنطن ليس فقط صعود الصين كمنافس اقتصادي، بل أيضًا انفتاح حلفاء تقليديين على شبكات نفوذ بديلة، بما يضعف الاحتكار الأمريكي لمفاصل النظام الدولي.

## ثالثاً- مقارنة تنفيذية مع القمم السابقة: من الحوار إلى الطابع المؤسسي

### حجم الحضور وتوسع المشاركة الدولية

عند المقارنة بين قمة تيانجين 2025 وسابقتيها في سمرقند 2022 وجوهانسبرغ 2023، يظهر بوضوح أن الحضور لم يعد مجرد مؤشر عددي، بل أصبح تعبيرًا عن رغبة دولية متزايدة في الانخراط في إطار بديل يبتعد عن هيمنة المؤسسات الغربية التقليدية. ففي حين اقتصرت قمة سمرقند على حضور محدود لم يتجاوز خمس عشرة دولة بتمثيل متفاوت، وغلب على قمة جوهانسبرغ الطابع الاقليمي-الدولي بمشاركة مماثلة العدد، جاءت قمة تيانجين لتحدث نقلة نوعية، إذ ضمت قيادات من أكثر من عشرين دولة، إلى جانب عشر منظمات دولية كبرى. هذا التوسّع في الحضور يعكس أن المنتدى بات يُنظر إليه كمنصة جاذبة تتجاوز حدود التنسيق الاقتصادي، ليغدو مساحة لإعادة تشكيل تصورات التوازن الدولي، حيث تسعى الدول غير الغربية إلى تثبيت حضورها وتأكيد مصالحها بعيدًا عن الأطر التي تقودها واشنطن وبروكسل.

### تحول الأجندة من الاقتصاد التقليدي إلى شمولية القضايا

القمم السابقة ركزت بصورة رئيسية على ملفات الاقتصاد والطاقة التقليدية، وهو ما جعلها أقرب إلى ملتقيات تنسيقية ذات طابع فني أو تجاري. ففي سمرقند مثلاً، كان التركيز منصبًا على مشروعات الطاقة والربط اللوجستي، بينما لم تتجاوز النقاشات الجوانب الأمنية أو التكنولوجية إشارات عابرة. أما قمة تيانجين فقد نقلت الأجندة إلى مستوى أكثر شمولاً واتساعًا، حيث جرى الجمع بين محاور الأمن الاقتصادي، والتكنولوجيا الحديثة، وسلاسل الإمداد العالمية. هذا التحوّل يؤشر إلى وعي متزايد لدى المنظمين والدول المشاركة بأن التحديات الحالية لم تعد اقتصادية بحتة، بل ترتبط مباشرة بالتكنولوجيا الاستراتيجية، بالأمن الغذائي، وبقضايا التحكم في تدفقات التجارة العالمية. بمعنى آخر، الأجندة لم تعد مجرد انعكاس للتعاون بين اقتصادات ناشئة، بل أصبحت مرآة لمشروع سياسي-اقتصادي يهدف إلى صياغة قواعد جديدة للنظام العالمي.

## بروز الطابع السياسي وتأكيد التعددية القطبية

من أبرز مظاهر التحول في قمة تيانجين أنها لم تتردد في تقديم نفسها كرمز لميلادٍ توازن دولي متعدد الأقطاب، بخلاف سابقتيها اللتين اكتفيتا بخطاب أكثر تحفظًا وإشارات عامة. ففي تيانجين، جاء الخطاب العلني أكثر وضوحًا في انتقاد "الاحتكار الغربي" وتقديم المنتدى كمنصة بديلة تتيح للدول غير الغربية التعبير عن مصالحها الجماعية. هذا التطور يوضح أن القمة لم تعد تنظر إلى نفسها كمنتدى اقتصادي فحسب، بل كأداة سياسية ناعمة تطرح خطابًا منافسًا للترتيبات الغربية ما بعد الحرب الباردة. في المقابل، كانت القمم السابقة أقرب إلى مؤتمرات اقتصادية ذات نبرة سياسية محدودة، إذ اكتفت ببيانات ختامية ذات طابع إعلاني أكثر من أن تكون ذات مضمون سياسي صريح.

## النتائج المؤسسية والانتقال من التصريحات إلى المبادرات

المؤشر الأكثر دلالة على التحول نحو الطابع المؤسسي يتمثل في نتائج القمة. ففي حين انتهت قمم سمرقند وجوهانسبرغ بإصدار بيانات ختامية عامة، ركزت بالأساس على إعلان النوايا والتأكيد على مبادئ التعاون، جاءت قمة تيانجين لتطرح خطوات عملية على شكل مبادرات تمويلية وتنموية مشتركة. هذه المبادرات تعكس إدراكًا جماعيًا بأن الشرعية الدولية لأي منتدى لا تُبنى على البيانات الرمزية وحدها، بل على القدرة على إنتاج أدوات تنفيذية تضفي طابع الاستمرارية والتأثير المباشر. وبهذا الانتقال، تكون تيانجين قد خطت خطوة إضافية نحو تأسيس إطار شبه مؤسسي، يذكّر بتجربة التكتلات الاقتصادية والسياسية الأخرى التي بدأت بمنصات حوارية قبل أن تتحول إلى كيانات راسخة.

## الرمزية السياسية وتكريس صورة البديل العالمي

لا يمكن إغفال أن الرمزية التي أحاطت بقمة تيانجين فاقت نظيراتها السابقة، حيث جرى الترويج لها إعلاميًا ودبلوماسيًا باعتبارها منصة مضادة لهيمنة الغرب، ومعبّرة عن مسار عالمي جديد يتجاوز مركزية المؤسسات الغربية التقليدية. بينما اتسمت قمم سمرقند وجوهانسبرغ بأنها ملتقيات إقليمية ـ عالمية لا تخلو من رمزية، لكنها لم تحمل طابع المواجهة المباشر مع الغرب، بل سعت إلى التوازن دون التصعيد الخطابي. هذه الرمزية الجديدة تعكس رغبة الدول المشاركة في إرسال رسالة سياسية إلى المجتمع الدولي بأن التعددية لم تعد خيارًا نظريًا، بل واقعًا يتجسد تدريجيًا عبر مثل هذه القمم.

## رابعاً- المشاركة المصرية في قمة تيانجين 2025

### مصر بين الإرث الغربي والتحولات الآسيوية

تعد مشاركة رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي في قمة تيانجين 2025، انعكاسًا لتحول استراتيجي في إدراك القاهرة لمصادر التوازن والفرص في النظام الدولي المتغير. فمنذ عقود، ارتكزت السياسة الخارجية المصرية على محورين أساسيين: التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة، والعلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي

غير أن التراجع النسبي في التزام واشنطن بالشرق الأوسط -خاصة بعد انسحابها التدريجي من ملفات العراق وسوريا، وتركيزها المتزايد على المحيطين الهادئ والهندي في سياق مواجهة الصين- دفع القاهرة إلى البحث عن مسارات بديلة تحقق لها هامش استقلالية أوسع وتُعزز موقعها التفاوضي. وفي هذا السياق، بدت قمة تيانجين فرصة مثالية لمصر لإعادة تعريف موقعها في التوازنات الدولية، عبر توسيع شراكتها مع بكين ومجموعة شنغهاي للتعاون (SCO) التي تُرسخ نموذجًا مختلفًا عن التكتلات الغربية التقليدية.

## أجندة اقتصادية متقدمة: الاستثمار والتكنولوجيا

عقد الوفد المصري خلال القمة سلسلة لقاءات رفيعة المستوى مع كبرى الشركات الصينية، مثل ساينوهايدرو للطاقة المائية، وBYD للسيارات الكهربائية، وCGN للطاقة النووية والمتجددة، بهدف بحث توسيع نطاق الاستثمارات الصينية في مصر. هذه اللقاءات لم تقتصر على مشاريع تقليدية في البنية التحتية، بل شملت قطاعات ذات أولوية استراتيجية بالنسبة للقاهرة:

-**الطاقة المتجددة وتحلية المياه** لمواجهة أزمات ندرة الموارد والتغير المناخي.

-**تصنيع المركبات الكهربائية والبطاريات** لدعم خطط التحول الصناعي وتخفيض الاعتماد على واردات الوقود.

-**نقل التكنولوجيا والاستثمار المباشر** بما يتجاوز مجرد التجارة السلعية، ويؤسس لشراكة تكنولوجية طويلة الأمد.

هذا التوجه يعكس إرادة مصرية للخروج من نمط "المستورد والمستهلك" إلى موقع "الشريك المنتج"، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030 التي تركز على الاستدامة والتحول الصناعي. ومن ثم، فإن قمة تيانجين شكلت نقطة اختبار لقدرة القاهرة على استقطاب استثمارات نوعية من بكين.

## التعددية الحقيقية ومواجهة الأحادية

في الجانب السياسي، برزت القاهرة خلال القمة من خلال تبني خطاب متمايز يقوم على ثلاث ركائز أساسية:

1.**التعددية الحقيقية:** بمعنى الانفتاح على جميع القوى الدولية دون الارتهان لمحور واحد.

**2.عولمة عادلة:** التأكيد على أن النظام الاقتصادي الدولي يجب أن يُراعي مصالح الدول النامية، لا أن يظل أسيرًا للمراكز الغربية التقليدية.

**3.رفض الهيمنة الأحادية:** من خلال الاقتراب من الرؤية الصينية التي تدعو إلى "مجتمع مصير مشترك للبشرية".
وهذا التحول في الخطاب يضع مصر في تقاطع حساس بين محور غربي تقليدي تتزايد هشاشته في المنطقة، ومحور آسيوي صاعد يعرض بدائل أكثر مرونة وأقل مشروطية، وهو ما يعزز قدرة القاهرة على المناورة وكسب أوراق تفاوضية إضافية.

## قمة تيانجين وسياقات غزة والشرق الأوسط

لم تكن مشاركة مصر في قمة تيانجين منفصلة عن سياقاتها الاقليمية المباشرة، بل جاءت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالملفات الملتهبة في المنطقة، وعلى رأسها أزمة غزة والتصعيد الاقليمي الناتج عنها، حيث تسعى القاهرة، بوصفها الوسيط المحوري بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، إلى توظيف تقاربها مع كل من بكين وموسكو لتوسيع هامش الدعم الدبلوماسي لمبادراتها، سيما مع امتلاكهما عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي تمنحهما قدرة على التأثير في مسارات القرارات الدولية. وفي هذا الإطار، تقدم الصين خطابًا داعمًا لحقوق الفلسطينيين يقوم على رفض النهج الأميركي التقليدي المنحاز لإسرائيل، في حين تحاول روسيا تكريس حضورها في الشرق الأوسط كفاعل موازن للهيمنة الأميركية، ما يتيح لمصر فرصًا إضافية لبناء شبكة دعم دولية جديدة تعزز دورها كوسيط إقليمي وتمنحها أدوات أكثر فاعلية في إدارة التوازنات الاقليمية.

## دلالات التحول الاستراتيجي المصري

تتجلى الدلالات الاستراتيجية لمشاركة مصر في قمة تيانجين في كونها تعبيرًا عن إعادة صياغة توجهات القاهرة على المستويين الدولي والاقليمي، حيث لم تعد أسيرة للمحور الغربي التقليدي بل تحاول الظهور كلاعب أكثر استقلالية يسعى إلى إعادة التوازن في تحالفاته الدولية، وهو ما ينعكس في إعادة تعريف أولويات الأمن القومي من خلال التركيز على الاقتصاد والتكنولوجيا بوصفهما أدوات قوة موازية للأدوات العسكرية. كما أن هذه المشاركة تعكس توجها مصريًا نحو توسيع أدوات الوساطة الاقليمية عبر استثمار الدعم الآسيوي في ملفات حساسة مثل غزة وليبيا والبحر الأحمر، بما يمنحها أوراق ضغط إضافية في التفاعلات الاقليمية، فضلا عن كونها تحمل رسالة واضحة إلى الغرب بأن مصر باتت تمتلك بدائل واقعية ولن تبقى رهينة للضغوط الأميركية أو الأوروبية.

## الخاتمة:

وتُؤكد القمة بدايةً لمرحلة إعادة هندسة مؤسسية محتملة في فضاء أوراسيا-آسيا، لكن درجة نجاح هذه الهندسة ستعتمد أساساً على ملاءمة الأدوات المالية المتاحة مع الإطار القانوني والتقني المطلوب لتنفيذ المشاريع. بناءً على مسارات التفاعل الحالية، يبدو أن السيناريو المرجح خلال الفترة 2026-2028 هو سيناريو التوسع الشبكي (السيناريو البراغماتي)، حيث يُنتظر تنفيذ عدد مهم من الشراكات ثنائية/قطاعية بينما تستغرق الأطر المركزية وقتًا أطول لتتشكل بشكل فعلي. الجزء الثالث سيقدّم قراءة اقتصادية مفصّلة عن أدوات التمويل المعلنة، مسارات تنفيذ المشاريع، تأثيرها على سلاسل القيمة، وإمكانات مصر للاستفادة أو الانكشاف.

وفي ضوء ما سبق من تحليل معمّق لأبعاد قمة تيانجين 2025، يمكن القول إن القمة تمثل لحظة مفصلية في مسار إعادة تشكيل النظام الدولي، ليس فقط من حيث دلالاتها الرمزية المرتبطة بكثافة الحضور القيادي والتغطية الإعلامية العالمية، وإنما أيضاً لجهة مضمونها العملي الذي حاول أن يوازن بين الأبعاد الاقتصادية والأمنية والتنموية في إطار رؤية شاملة للعقد المقبل. إن اعتماد "استراتيجية التنمية للعشر سنوات القادمة" يُظهر أن بكين لا تنظر إلى المنتدى بوصفه منصة للتنسيق الدوري فقط، بل كأداة متدرجة لإعادة هندسة العلاقات الاقتصادية والسياسية في آسيا وما وراءها. وعلى الرغم من أن هذا الطموح يصطدم بتباين أولويات الدول الأعضاء وتعارض مصالحها في ملفات حساسة، إلا أن القمة فتحت نافذة لتكريس آليات جديدة من التعاون القائم على تبادل المنافع المتوازنة.

كذلك، أبرزت القمة أن منطق التعددية القطبية لم يعد مجرد خطاب نظري أو أداة في مواجهة النفوذ الغربي، بل بدأ يترجم إلى مبادرات ملموسة في مجالات الطاقة، البنية التحتية، والتعاون التكنولوجي. هذا يعكس اتجاهاً تدريجياً لبناء مؤسسات موازية أو مكملة للنظام الدولي التقليدي، تتيح للدول المتوسطة والنامية فرصاً أوسع للتحرك والمناورة. لكن هذه الديناميكية تبقى رهينة لنجاح القوى الكبرى، وعلى رأسها الصين وروسيا والهند، في إدارة التوازنات الداخلية وتفادي تحول التناقضات البينية إلى نقاط ضعف تستغلها القوى الغربية لتعطيل هذه المسارات.

# المراجع والمصادر


1.The Guardian. "China flexes its muscle in the tussle for global dominance." The Guardian, September 4, 2025, at;
https://www.theguardian.com/world/2025/sep/04/thursday-briefing-china-flexes-its-muscle-in-the-tussle-for-global-dominance

2.Reuters. "Central Asia electro-yuan can be Xi's summit win." Reuters, September 3, 2025, at:
https://www.reuters.com/commentary/breakingviews/central-asia-electro-yuan-can-be-xis-summit-win-2025-09-03/

3.Al Jazeera. "China, Russia pledge new global order at Shanghai Cooperation summit." Al Jazeera, September 2, 2025, at:
https://www.aljazeera.com/news/2025/9/2/china-russia-pledge-new-global-order-at-shanghai-cooperation-summit

4.AP News. "China's Xi seeks expanded role for Shanghai Cooperation Organization at Tianjin summit." AP News, September 2025, at:
https://apnews.com/article/china-sco-putin-modi-xi-summit-95f1421de601960a9c569933862a09a0

5.Times of India. "'Always a delight': Russia-India-China troika on display ..." Times of India, September 2025, at:
https://timesofindia.indiatimes.com/india/always-a-delight-russia-india-china-troika-on-display-pm-modi-putin-xi-share-warm-moments-at-sco-summit/articleshow/123624627.cms

6.Washington Post. "China tries to use Trump turmoil to unite leaders against U.S.-led order." Washington Post, August 31, 2025, at:
https://www.washingtonpost.com/world/2025/08/31/china-xi-jinping-hosts-sco-meeting/

7.Economic Times (India). "S, C, O - PM Modi's three-letter message ..." Economic Times, September 2025, at:
https://economictimes.indiatimes.com/news/defence/russia-india-china-troika-pm-modi-sco-summit-regional-strategy-putin-xi-jinping-pakistan-pahalgam-terrorism/articleshow/123630179.cms

8.CSIS. "China showcases global ambitions at Shanghai Cooperation Organization Summit." CSIS, September 3, 2025, at:
https://www.csis.org/analysis/china-showcases-global-ambitions-shanghai-cooperation-organization-summit

9.Chatham House. Yu Jie, "China is using the SCO summit and Victory Day parade to showcase its vision of a new world order." Chatham House, September 2, 2025, at:
https://www.chathamhouse.org/2025/09/china-using-sco-summit-and-victory-day-parade-showcase-its-vision-new-world-order

10.SCO Official Website. "25th Council of Heads of SCO Member States and the SCO plus in Tianjin." SCO Secretariat, September 1, 2025, at:
https://eng.sectsco.org/20250901/1963431.html

11.Xinhua / GOV.CN. "Chinese FM highlights fruitful outcomes of SCO Tianjin Summit." Xinhua via GOV.CN, September 2, 2025, at:
https://english.www.gov.cn/news/202509/02/content_WS68b63869c6d0868f4e8f53ea.html

12.State Information Service, Egypt. “Egypt's participation in the Shanghai Cooperation Organization Plus Summit in Tianjin.” August 31, 2025, at:
https://www.sis.gov.eg/Story/212745?lang=en-us

13.StudyIQ. “SCO Summit 2025: Key Highlights, Tianjin Declaration, and Global Impact.” August 31, 2025, at:
https://www.studyiq.com/articles/sco-summit-2025/

14.China International Development Cooperation Agency. “President Xi Jinping Meets with Egyptian President Abdel Fattah El-Sisi.” December 9, 2022, at:
http://en.cidca.gov.cn/2022-12/10/c_840873.htm

15.TomorrowsAffairs. “Tianjin 2025: A Summit of Great Expectations and Limited Opportunities.” August 30, 2025, at;
https://tomorrowsaffairs.com/pdf/6684/tianjin-2025-a-summit-of-great-expectations-and-limited-opportunities.pdf

POLICY CENTER

FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES

مركز سياسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

www.policystudy.org